العلمانيّة والدين واليسار:
حوار مع عبد الله الحريف ❖

أجراه: عبد الحق لبيض، مراسل الآداب في المغرب

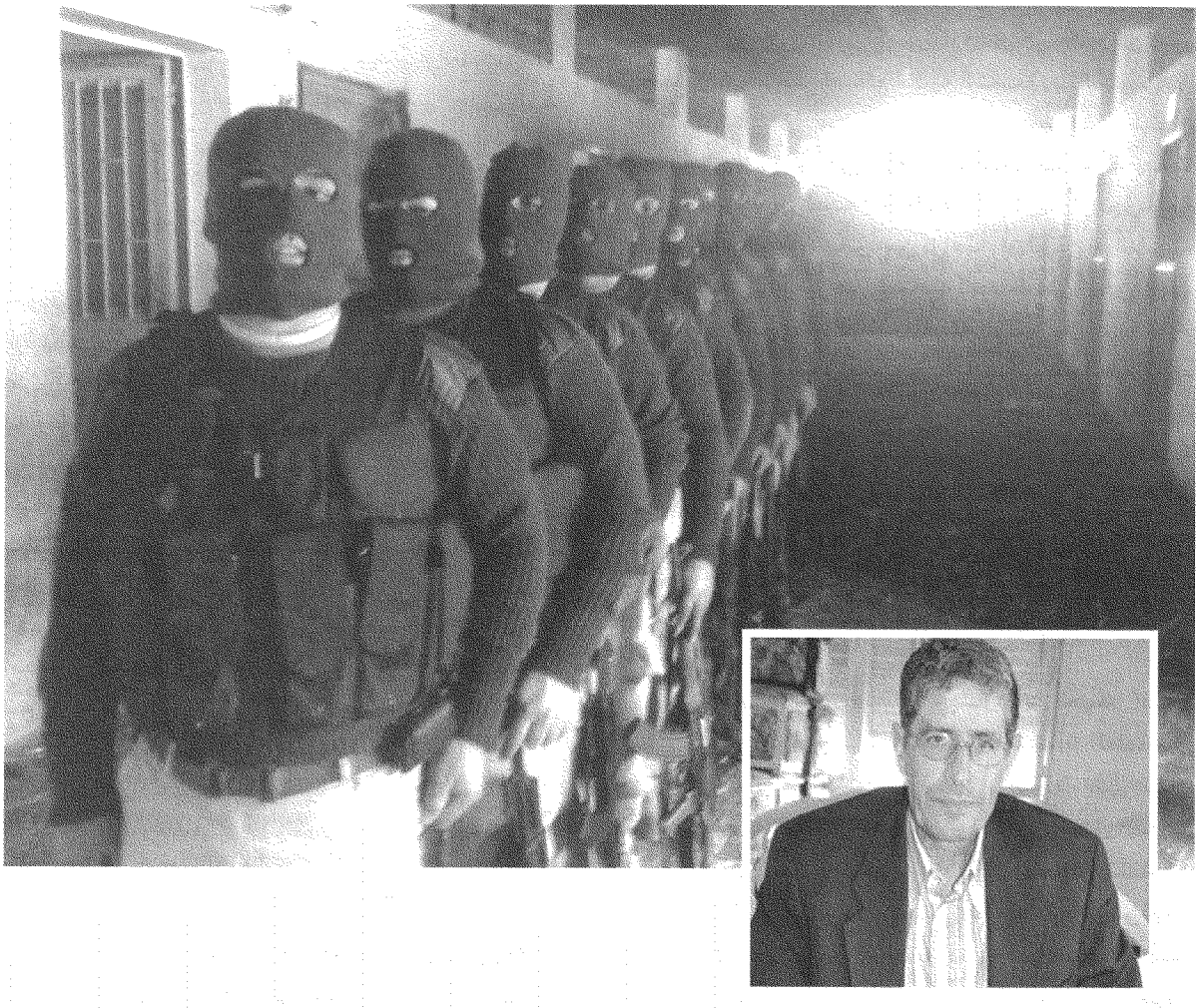

ما ضرورة العلمانيّة في السياق الحضاريّ العربيّ اليوم؟

العلمانيّة منهج حتميّ في سياق التحوّلات الجارية في المنطقة العربيّة. وحتميّتها تأتي من طبيعة تكوينات المجتمعات العربيّة التي تتعايش داخلها مجموعاتٌ بشريّةٌ بمعتقدات مختلفة. ولتحقيق هذا التعايش، لا بدّ أن تكون الدولة والسياسة بعيدتين عن المقدّس، كي لا يتمّ اضطهادُ الأقليّات الدينيّة أو المجموعات غير الدينيّة. وفي سياق تنامي الظاهرة الأصوليّة، ومحاولة الفكر الأصوليّ فرضَ الشريعة في دول ذات ديانات مختلفة، وجماعات لادينيّة، وتكوينات مذهبيّة متنوّعة داخل الدين الواحد، فإنّ المجتمعات العربيّة مهدّدة بالتفتّت إلى دويلات وكيانات ضعيفة وسهلة الاختراق. وهذا، في نظري، ما يفسّر راهنيّةَ العلمانيّة كضرورة لبناء عالم عربيّ ديمقراطيّ موحّد.

❖ الكاتب السابق لحزب النهج الديمقراطيّ في المغرب.

لكنّ العلمانيّة نبتت في ظلّ مخاضات سياسيّة وحضاريّة ذات خصوصيّات محدّدة. ونسمي، اليوم، إلى إسقاطها على ظرف تاريخيّ له ملابساته وسياقاته وخصوصيّاته. فما هي كفاءة هذا المفهوم في مختبر الحراك اليوم في عالمنا العربيّ؟

أعتقد أنّ بعض الأفكار مكتسباتٌ للإنسانيّة جمعاء، وإلّا فلماذا نقبل بالديمقراطيّة؟!

وُلدت العلمانيّة في المجتمعات الرأسماليّة المتطورة لأنّ الرأسماليّة الصاعدة لم تعد في حاجة إلى الدين لتبرير الاستغلال؛ فهذا أضحى يتحقّق عبر السوق والمنافسة باعتبارهما ليسا إكراهين خارج الاقتصادي EXTRA-ECONOMIQUE. أما اليوم، وفي عالمنا العربيّ، فإنّ بنية الاستغلال الظاهرة ببشاعة في النظام الرأسماليّ بدأتْ تنحاز، مرةً أخرى، إلى الدين لتبرير وجودها - وهذا ما يجعل العلمانيّةَ ضرورةً تقتضيها المرحلة التاريخيّة الراهنة عندنا.

على أنّ الدعوة إلى العلمانيّة في العالم العربيّ اليوم لا بدّ أن تأخذ نسغَها من الواقع الموضوعيّ الذي أفرزته البنياتُ السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكريّة، ولن تكون مرتبطة ارتباطًا آليًّا بشروط بناء العلمانيّة في الدول الغربيّة. بل إنّ الحراك العلمانيّ في الدول الغربيّة نفسها لم يتمّ وفق إيقاعات موحّدة: ففي بريطانيا، التي قطعتْ مع البابويّة قديمًا وطوّرتْ نوعًا من الدين الخاصّ بها، تحقّقت العلمانيّة بنوع من المرونة والهدوء؛ أما في فرنسا فقد ظلّت مرتبطةً بالبابويّة وبالكاثوليكيّة، لذا لم تكن الثورة هناك ضدّ الإقطاع فقط بل ضدّ الكنيسة أيضًا باعتبارها جزءًا من القوى التي عوّقت التطوّر الرأسماليّ بامتلاكها الأراضي والخبرات، وهو ما جعل العلمانيّة أكثر تشدّدًا وتصلّبًا. والظاهر أنّ الواقع العربيّ سيفرز علمانيّةً ذاتَ خصوصيات، وقد لا تشبه نشأة العلمانيّة في الغرب وتطورها.

أفهم أنّ العلمانية، في عمليّة نقلها إلى واقعنا العربيّ، قد لا تبرأ ممّا يشوبها من خلفيّات تاريخيّة وصراعات إيديولوجيّة. أفلا يمكن، إذن، أن يتحوّل الصراعُ من أجل العلمانيّة في العالم العربيّ إلى احتراب إيديولوجيّ يزيد الواقعَ العربيّ تشرذمًا؟ وفي ظلّ هذا الاحتراب، ألا تخاف أن تتحوّل العلمانيّة إلى هويّة، فنكون أمام هويّة علمانيّة منغلقة إلى جانب هويّةٍ أصوليّةٍ متشدّدة؟

لهذا السبب أفضّل دومًا الكلامَ على الأسس الماديّة للصراع. فقد كان صراعُ العلمانيّة ضدّ الاستبداد والاستغلال. وإذا أخذنا مثالَ الخليج العربيّ، فسنجد أساسًا ماديًّا لذلك، يتمثّل في الاقتصاد الريعيّ، الذي جعل هذه المنطقةَ هي الأكثر تشدّدًا في مواجهة العلمانيّة والأشدَّ تمسّكًا بالأصوليّة الدينيّة؛ ذلك لأنّ العلمانيّة من شأنها أن تحارب هذا الاقتصادَ وما يستتبعه من أنماط الاستبداد والقهر الممارسيْن في سياسات هذه البلدان.

لكنْ لا يمكن إلغاءُ دور الفكر في هذا الصراع. وأعتقد أنّ دوره الأساس يكمن في التصدّي لكلّ ما يجعل من السياسة شيئًا قدسيًّا. يجب عدمُ التفكير في بناء ثنائيّة ضدّيّة بين علمانيّ ودينيّ، بل أن يكون الصراعُ بين تيّار اشتراكيّ يطمح إلى تغيير حقيقيّ وديمقراطيّ لصالح أغلبيّة الشعب (وبالخصوص من الفئات الكادحة)، وبين نظام استبداديّ أصوليّ. علينا أن ننتبه إلى ضرورة تحويل بوصلة التناقض نحو مسارٍ يمنعنا من السقوط في لعبة الأصوليّة التي تريد أن تجرّنا نحو صراع هويّاتيّ. الأساس، من كلّ هذا، أن نبيّن أنّ العلمانيّة ليست ضدّ الدين، بل هي الضامنة للحفاظ على الدين، وعلى استمرار الإنسان في اعتناقه طقوسَه الدينيّة بكلّ حريّة خارج أيّ قدسيّة مصطنعة. وإنني أرى أنّ القيام بهذه المهمّة جزءٌ من نقد ذاتيّ لتجربة تيّارات اشتراكيّة تعاملتْ مع الظاهرة الدينيّة بسطحيّة ونزق. ونحن اليوم مضطرّون إلى إعادة مقاربة المجتمعات العربيّة ليس انطلاقًا من أفكار فوقيّة، وإنما من خلال استبطان الخصوصيّات واحترامها والحفاظ عليها بما يَخْدم تجربةَ التغيير الجذريّ في الواقع العربيّ، وبما يَضْمن التفافَ الجماهير حول مشروع التغيير.

المهمّ في هذا الإطار ألّا نعيد إنتاج الإيديولوجيّات المواكبة لنشأة العلمانيّة وتطوّرها التاريخيّ، بل أن نهدف إلى إنتاج معرفةٍ خاصّةٍ بالدين، وذلك من خلال الدعوة إلى إصلاحٍ دينيّ. والسؤال: لماذا ننتظر أن يأتي الإصلاح الدينيّ من رجال الدين، وألّا يبادر التيّار الديمقراطيّ إلى الدعوة إليه باعتباره البوّابةَ الرئيسةَ للنفاذ إلى مفهوم العلمانيّة الذي يتجاوز الاحترابَ بين التيّارات الدينيّة والعلمانيّة؟

أعتقد أنّ من الواجب الاهتمامَ بإسلام متنوّر. والدول التي بلغت العلمانيّة مرّت بإصلاحات دينيّة، في الإطار الكاثوليكيّ نفسه، وبشكل واضح في التيّارات البروتستانتيّة. وهذا الإصلاح الدينيّ لا يمكن أن يتطوّر إلّا ضمن مسار تطوّر الفكر الديمقراطيّ، وضمن تشبّعِ الناس بقيم الديمقراطيّة والحريّة واحترام الآخر والتعدّد والتسامح، سواء الوافدة من الغرب أو المستنبطة من داخل فضاءات التنوير في التراث العربيّ - الإسلاميّ.

لماذا يتمّ التركيزُ في العالم العربيّ على العلمانيّة الفرنسيّة، علمًا أنها متطرّفة ومارست العنفَ الثوريّ ضدّ الكنيسة، ولا يُبحث عن تجارب أقلّ تشدّدًا تسمح بالتعاطي مع التجربة الدينيّة بمرونة وبعيدًا عن الإقصاء؟

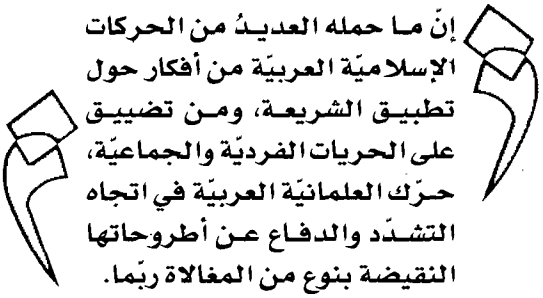

إنّ ما حمله العديدُ من الحركات الإسلاميّة العربيّة من أفكار حول تطبيق الشريعة، ومن تضييق على الحريات الفرديّة والجماعيّة، حرّك العلمانيّة العربيّة في اتجاه التشدّد والدفاع عن أطروحاتها النقيضة بنوع من المغالاة ربّما.

أتفق معك في هذه النقطة. وربما يكون منشأُ هذا التشدّد في العلمانيّة العربيّة هو التشدّد لدى الأصوليّة العربيّة. إنّ ما حمله العديدُ من الحركات الإسلاميّة العربيّة من أفكار حول تطبيق الشريعة، ومن تضييق على الحريات الفرديّة والجماعيّة، حرك العلمانيّة العربيّة في اتجاه التشدّد والدفاع عن أطروحاتها النقيضة بنوع من المغالاة ربّما.

لهذا السبب نجدنا مجبرين، في هذا الصراع، على تفسير ماهيّة العلمانيّة وموقفها من الدين. هذا أولاً. ونجدنا مجبرين، ثانيًا، على توضيح أنّ العلمانية ليست معطًى جاهزًا بل عمليّةٌ مدّ وجزر، وفعل وردّ فعل، وتفاهمات وتنازلات وتعاقدات ظرفيّة. وهي، إلى جانب ذلك كلّه، تربيةٌ للقاعدة الشعبيّة، ولقاعدة المثقفين، على التعاطي الإيجابيّ والسليم مع الدين. إذ يخطئ مَنْ يعتقد أنّ العلمانيّة ستزيل كلّ المظاهر الدينيّة من المجتمع، أو أنّ هذه أصلاً من مهمّاتها النضاليّة. العلمانية العربيّة يجب أن تكون بوصلتُها موجّهةً نحو الاستبداد والطغيان، ونحو تحطيم أصنام التزمّت والرجعيّة والمغالاة ، لا نحو محاربة الدين.

النقاش حول العلمانيّة قديم في الساحة الفكريّة العربيّة، لكنه اليوم تحوّل إلى نوع من الاحتراب السياسيّ، خصوصًا في الدول التي عرفتْ وصولَ القوى الإسلاميّة إلى مركز القرار السياسيّ. فهل المواطن الذي هرع إلى ميادين التحرير لينادي بملء حنجرته «حريّ على الكرامة والحريّة والعدل» كان يفكّر في ثنائية علماني/ديني؟

جاءت الثورات العربيّة تحمل حلمَ تحقيق العدالة الاجتماعيّة والكرامة الإنسانيّة، ضدًّا على الاستبداد والفساد والظلم والاستغلال وأوضاع اجتماعيّة متردّية. هذه هي الشعارات التي كان يحملها هؤلاء الشبابُ التوّاق إلى مجتمعات أكثر عدلاً وديمقراطيّة: شعارات ليست دينيّة ولا علمانيّة.

لكنها كانت أقرب إلى المنزع الليبراليّ؟

إطلاقًا! هذه شعارات تعبّر عن مصالح الشعوب، وهي مصالح الحياة اليوميّة. وبالمناسبة، فإنّ الليبراليّة لا تختلف عن الأصوليّة في الجوانب الاقتصاديّة تحديدًا، بينما تركّز القوى اليساريّة على الجانب الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ وعلى إبراز مَواطن الفساد والاستبداد السياسيّ. وقد نتقاسم مع التيار الليبراليّ قضيّة الصراع ضدّ الاستبداد، لكنّنا حتمًا نختلف معه في القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة وفي قضيّة الصراع ضدّ الإمبرياليّة. على أنّ الأساس هو ألّا نحوّل التناقضَ الموجودَ في الواقع بين الطبقات الاجتماعيّة إلى تناقضات قد تخترق هذه الطبقات نفسَها. إنّ البوصلة هي الصراع الطبقيّ، لا الصراع ضدّ فئات ذات تأثير سياسيّ أو أو فكريّ. لقد حاول البعضَ في المغرب، مثلاً، أن يجعل صراع حركة ٢٠ فبراير موجّهًا ضدّ تيّار «العدل والإحسان» الإسلاميّ. وهذا توجّهٌ خاطئ لأنّ صراع الحركة المذكورة يجب ألّا يُختزل ضدّ تيّار فئويّ مهما اختلفنا معه لأنّ التناقض الأساس اليوم ليس مع هذه الحركة الإسلاميّة وإنما مع النظام ومع الكتلة الطبقيّة السائدة ومع الفساد والريع. هذا هو التناقض الذي يمكننا ان نجمّع الشعبَ من حوله. القوة الجماهيريّة هي التي تحقّق التغييرَ، لا المثقف.

العلمانيّة تيّارات مختلفة: فهناك التيّار الليبراليّ العلمانيّ، وهناك التيّار الاشتراكيّ العلمانيّ، بل هناك علمانيّة داخل التيّارات الدينيّة (وتمثّلها أقطابٌ إسلاميّة متنوّرة تدافع عن فكرة الدولة المدنيّة). فأيّة استراتيجيّة لبناء تيّار علمانيّ يَجْمع كلّ هذه المنازع خدمةً لقضايا التغيير، ولإحداث الديناميّة الثوريّة الشاملة التي تحتاجها الشعوبُ العربيّةُ راهنًا؟

أعود دائمًا إلى التحليل الماديّ الطبقيّ، وأعتبر أنّ المجتمعات العربيّة تعيش، مرّةً أخرى، مرحلةَ التحرّر الوطنيّ وبناء الدولة الديمقراطيّة. وهاتان المهمّتان متلازمتان؛ ولنا في تجربتَي العراق وأفغانستان مثالٌ: فكلّما حضرت الإمبرياليّة في مشروع بناء حركة التحرر الوطنيّ من الاستبداد، وجدنا أنفسَنا أمام «ديمقراطيّة» محصورة ونمطيّة. إنّ مطلب التحرّر الوطنيّ العربيّ اليوم هو مطلبٌ شعبيّ، وعلى كلّ القوى الليبراليّة ـ مهما اختلفنا معها ـ أن تعمل على تحريك دينامية التغيير من منطلق وطنيّ لا إيديولوجيّ. ولا يمكن تحريكُ هذه الديناميّة إلا بتفعيل دور الديمقراطيّة. لكنّ، لا يمكن تحقيقُ الديمقراطيّة في أبهى صورها إلّا بتحقيق العلمانيّة، شريطة ألّا تكون علمانيّةً مطلقةً ومتطرّفةً بل تحمل شعارًا واضحًا

هو فصلُ الدين عن الدولة والسياسة والقداسة. من هذا المنطلق يمكن أن يكون هناك إطارٌ تلتقي فيه البورجوازيّةُ المتوسّطة، والطبقةُ العاملة، والفلّاحون المتوسّطون، والفقراء، والحرَفيون، يرتكزون عليه في بناء الديمقراطيّة على الفكر العلمانيّ، المؤسِّس ـ بدوره ـ لما بعده. فنحن، كاشتراكيين، لا نعتقد أننا في المغرب، مثلًا، يمكن أن نبني دولة اشتراكيّة لأنّ هذه تتطلّب وجودَ تجمّعات إقليميّة كبرى، وستكون هذه العمليّةُ بمثابة صيرورة تحتاج إلى وقت طويل كي تحقّق مشروعَها الحضاريّ الكبير الذي سيتطلّب علمانيّة تُنهي عقودًا من اقتصاد الريع، وتُسقط الحاجةَ إلى الدين كإيديولوجيا منافحة عن هذا النوع من الاقتصاد.

أليس الاحتفاءُ اليوم بالعلمانيّة، خصوصًا لدى تيّارات واسعة من اليسار العربيّ، تعبيرًا عن إخفاق تاريخيّ في تحقيق الدولة الاشتراكيّة؟ ألا نجد أنّ أقطاب هذا اليسار هم مَن يردّدون شعارَ «العلمانيّة» في مواجهة خصومهم التاريخيين، الحركات الإسلاميّة؟ ألسنا أمام لحظة ثأر تاريخيّ أكثر منها لحظة وعيٍ بالمشروع العلمانيّ؟

الحديث عن «اليسار» بصيغة فضفاضة مجانبٌ للصواب. فاليسار الشيوعيّ الذي كان مرتبطًا بالاتحاد السوفياتيّ أصيب بإحباط كبير وأصبح من دون سند مرجعيّ بعد انهيار تجربة ذلك البلد. وضمن هذا التيّار لمسنا الكثير من الانحرافات نتيجةَ هذا الإحباط، وقد برزتْ في مجموعة أقطابٍ لم تعد لهم علاقة بالاشتراكيّة، بل تحوّلوا إلى أشدّ المدافعين عن الطروحات الليبراليّة. وليس غريبًا أن يكون مِن بينهم مَن يحتلّ موقعًا في الصراع من أجل العلمانيّة باعتبارها فضاءً نضاليًّا يخفي فيه خيباتِه التاريخيّة وإحباطاتِه الإيديولوجيّة!

أما في التيّار الماركسيّ اللينينيّ [المستقلّ عن الأحزاب الشيوعيّة التابعة للاتحاد السوفياتيّ ـ الآداب] فنحن ما زلنا نحافظ على أسس صراعنا التاريخيّ ضدّ الإمبرياليّة من منطلق المفهوم الطبقيّ والأسس الماديّة. وقد يتلوّن هذا الصراع بتلاوين شتّى (دينيّة، لغويّة، فكريّة...) في مسار التطورات المجتمعيّة والتاريخيّة، لكنه ـ في العمق ـ مرتبط بمصالح طبقيّة. واهتمامُنا بقضايا العلمانيّة واللغة والهويّة الوطنيتين يأتي في سياق إعادة تقويم تجربة اليسار ونقدها ومحاولة تصحيحها. فلأجل تحقيق التغيير لا بدّ من إعادة النظر في التكتيكات السابقة التي كانت ترى الثورةَ في شكلها الرومانسيّ المتكامل، أو العنيف والدمويّ في بعض الأحيان، واعتبار أنّ الواقع هو الذي يحدّد الشكل. نحن اليوم نقرّ بأنّنا لا نستطيع أن نتصوّر الشكل الذي سيكون عليه التغييرُ مستقبلًا؛ فذلك متروكٌ لإفرازات الواقع ولمخاضاته. الاستراتيجيّ هو مشروعُك وأهدافُك الكبرى، أما شكل تحقيقها ووسائله فتكتيكات.

لكنْ لماذا الإصرارُ على توظيف العلمانيّة بالرغم من كلّ التباساتها وحمولاتها الإيديولوجيّة، في حين يُمكننا أن نقتصر على مفهوم الديمقراطيّة الذي يُجمع عليه كلُّ الأطراف والحساسيّات؟

الإصرار نابع من تصلّب الأصوليّة التي تسعى إلى بناءِ مشروعها المتمثّل في دولة الشريعة؛ وما الديمقراطيّة، بالنسبة إليها، سوى آليّة للوصول إلى السلطة. الديمقراطيّة، في الأصل، هي احترامُ الفرد وصيانةُ حريّته واحترام عقائده وأفكاره؛ أما المشروع الأصولي فيقيّد هذه الحريات. لهذا كان من الضروريّ المطالبة بالعلمانيّة كردّ فعل على فكرة تطبيق مبدأ دولة الشريعة.

المتأمل في السياق المغربيّ يلاحظ أنّ الانتماء الصريح إلى العلمانيّة يكاد يكون محدودًا جدًّا. فهل هناك عوامل سوسيو - ثقافيّة وحضاريّة تحدّ من تنامي التيّار العلمانيّ المغربيّ كتيّار قائم بذاته؟

أعتقد أنّ ما قلته صحيح. فحتى نحن في «النهج الديمقراطيّ» لم نكن نقوى على التلفّظ بكلمة «علمانيّة،» بل نستبدلها بضرورة «فصل الدين عن الدولة والسياسة.» والسبب هو ثقلُ التديّن داخل فئات واسعة من المجتمع المغربيّ. لكنّ من الضروريّ أن يدخل المغربُ اليوم تجربةَ الصراع المكشوف من أجل العلمانيّة بالرغم من كلّ المعوّقات التي تواجهه، وعلى رأسها طبيعةُ النظام الملكيّ الحاكم الذي يستند في شرعيّته إلى الدين وإلى مؤسّسة «إمارة المؤمنين.» وهذا يحتّم على المناضلين الديمقراطيين والعلمانيين وكلّ القوى الحيّة في المجتمع أن تتضافر جهودُها من أجل مواجهة التحدّيات التي يواجهها تطبيقُ العلمانيّة، وأهمُّها قضيّة مؤسّسة إمارة المؤمنين. وخارج دائرة هذا الصراع المكشوف تبقى أيّة محاولة لمقاربة مفهوم العلمانيّة في المغرب مجرّد تزجيةٍ للوقت.

ثم إنّ الحركة الوطنيّة اختزلت التاريخَ في فكرة ساذجة، وهي أنّ الملَكيّة هي التي أسّستْ تاريخ المغرب وصنعتْه! لقد رسّخت لنا الحركةُ الوطنيّة تاريخَ السلاطين، وهمّشتْ أو تناست تاريخَ القبائل المغربيّة التي كانت دائمًا في صراع مع السلطان والمخزن وحاولتْ دائمًا فرضَ نمط حياتها ونمطَ تديّنها المخالفيْن للأطروحة الدينيّة التي تسعى الملَكيّةُ إلى

ترسيخه. نحن اليوم مطالبون ببدء معركة النقد المنصبّ على فكر الحركة الوطنيّة، كمدخل لإعادة النظر في البعد الدينيّ وتمثّلاته داخل المجتمع المغربيّ!

هذا صراع سيفتح بابَ جهنّم مع النظام الملكيّ الذي لا يمكنه أن يسمح بمثل هذه السلوكات التي تحاول أن تنزع عنه شرعيّته التاريخيّة والدينيّة. فالدعوة إلى علمنة المجتمع ليست فقط مغامرة سياسيّة بل هي أيضًا تحدٍّ لنظام دام قرونًا. فهل للقوى الديمقراطيّة والعلمانيّة من الكفاية والتجذّر داخل المجتمع ما يمكّنها من مواجهة هذا التحدّي؟

هذه من القضايا الحاسمة والتاريخيّة المطروحة على الشعب المغربيّ وعلى القوى الجذريّة التي تناضل داخله. وأخصّ بالكلام القوى السياسيّة، لا القوى الفكريّة. فمن سيصنع التاريخَ الجديدَ للمغرب هو القوى الطامحة إلى التغيير، والتي هي قيد التشكّل.

لكننا نعلم حالةَ الأحزاب المتردّيةَ، وشدّةَ ترهّلها، وابتعادها عن نبض المجتمع. وأثناء الحراك السنة الماضية، ظهر عجزُها عن الدفع بديناميّة التغيير. فمن هي القوى التي ستكون الحاملَ

حتى نحن في «النهج الديمقراطيّ» لم نكن نقوى على التلفّظ بكلمة «علمانيّة»، بل نستبدلها بضرورة «فصل الدين عن الدولة والسياسة.» والسبب هو ثقلُ التديّن داخل فئات واسعة من المجتمع المغربيّ.

الاجتماعيّ والسياسيّ والفكريّ للعلمانية في المغرب؟

أعتقد أنّ الصراع الاجتماعيّ والاقتصاديّ سيكون هو المحدِّد لطبيعة القوى الحاملة لفكرة «علمنة المجتمع والواقع» المغربيّين. فالقوى التي تستطيع أن تطرح مشروعًا لصالح الطبقات الجماهيريّة، وتكون قادرة على فرض هذا المشروع في أجندتها النضاليّة بمختلف الأشكال، وعلى رأسها بناء التحالفات، هي التي تكون الحامل الحقيقيّ للعلمانيّة.

إنّ الصراع من أجل العلمانيّة لا يمكن فصلُه عن الصراع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ. لا أتصوّر ثورة في الفكر من دون أن تكون هناك ثورة في الواقع. إنّ تحقق العلمانيّة لن يتم إلّا في إطار صراع شامل من أجل التغيير وبناء سلطة جديدة.

لأجل ذلك كله لا بدّ لنا من بناء تحالفات كبرى بين أطياف اليسار الديمقراطيّ غير «الممخزن،» أي اليسار الذي لم يرتوِ من معين السلطة. إضافةً إلى ضرورة الوجود اليوميّ في الساحات العموميّة، وفي الشأن اليوميّ للمواطن المغربيّ، وفي كلّ الأشكال النضاليّة والنقابيّة والجمعويّة لأنها وحدها القادرة على رفدنا بالقوى الشابّة القادرة على الاستمرار في حمل شعار التغيير من أجل علمانيّة ديمقراطيّة بنّاءة.

الدار البيضاء